

كلية الحقوق قسم القانون المدني

ضمانات حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث أحمد سعيد حسن محمد مسلم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة أ.د/ محمد على محجوب أستاذ الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – ووزير الأوقاف الأسبق أ.د/ فيصل ذكي عبد الواحد أستاذ ورئيس قسم القانون المدني الأسبق – كلية الحقوق – جامعة عين شمس أ.د/ محمد محيي الدين ابراهيم سليم أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس



كلية الحقوق قسم القانون المدني

صفحة العنوان

اسم الباحث: أحمد سعيد حسن محمد مسلم

عنوان الرسالة: ضمانات حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون المدني

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩



كلية الحقوق قسم القانون المدني

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: أحمد سعيد حسن محمد مسلم

عنوان الرسالة: ضمانات حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

(مشرفا ورئيساً)

أ.د/ محمد على محجوب

أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - ووزير الأوقاف الأسبق

(مشرفا وعضواً)

أ.د/ فيصل ذكى عبد الواحد

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني الأسبق - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

(عضواً)

أ.د/ محمد محيى الدين ابراهيم سليم

أستاذ القانون المدنى - كلية الحقوق - جامعة مدينة السادات

(عضواً)

أ.د/ محمد عبد المنعم حبشي

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية - كُلية الحقوق - جامعة عين شمس

الدراسات العليا

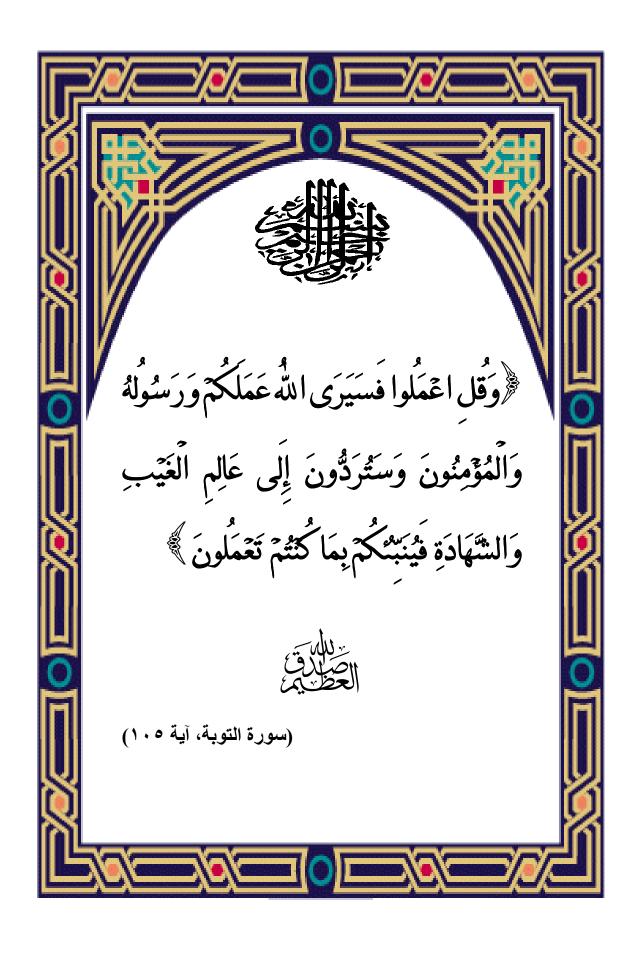
بتاریخ / /

أُجيزت الرسالة:

ختم الإجازة:

موافقة مجلس الجامعة بتاريخ / ۲۰۱۹/

موافقة مجلس الكلية بتاريخ / ۲۰۱۹/





شكر وتقدير

اعترافاً بالفضل وعرفانا الجميل وعملاً بقول الرسول عليه وسلم " من لم يشكر النه "

اتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى صاحب الأخلاق الحميدة معالى الأستاذ الدكتور/ محمد على محجوب أستاذ الشريعة الإسلامية كلية الحقوق – جامعة عين شمس – وزير الأوقاف سابقاً الذى تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ومنحنى من وقته، وعلمه حظاً وافراً ولم يدخر وسعاً فى توجيهى وإرشادى فكان الناصح الأمين وخير من يعين.

- كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / فيصل ذكى عبدالواحد أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق - جامعة عين شمس - رئيس قسم القانون المدنى سابقاً والذى يحق فيه قول رسولنا الكريم عليه المن أسدى إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تكافؤه فادعوا له حتى تظنوا أنكم كافئتموها والذى تفضل بقبول المشاركة فى الإشراف على هذه الرسالة والذى أسرنى بغزارة علمه ورجاحة عقله ومكارم أخلاقه فانتهلت من عمله واغترفت من بحره، وأمدنى بنصائحه الرشيدة وتوجيهاته السديدة دون ملل ولا من، فاللهم ارفع قدره وبارك له فى علمه وعمله ورزقه وذريته، وأجزه عنى وعن العلم وطلابه خير الجزاء.

- كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذين الفاضلين عضوى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة لتفضلهما بقبو لالمناقشة وتقديم هذا البحث حتى يكون أدنى للصواب وأقرب للرشاد وأسال الله أن يبارك لهما في عملهما ورزقهما وذريتهما.

معالى الأستاذ الدكتور / محمد محى الدين إبراهيم سليم أستاذ القانون المدنى كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات.

معالى الأستاذ الدكتور / محمد عبدالمنعم حبشى أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

جزاهما الله عنى خير الجزاء .

المقدمة

تعد حقوق الإنسان متأصلة فيه، متى ولد وجدت معه، فالحق في الحياة، والحرية والكرامة، كلها حقوق لا تتفصل عن شخص الفرد، إذ تبلورت وتطورت أصول تلك الحقوق مع نشوء المجتمعات والحضارات البشرية وتطورها حيث لا يمكن القول بوجود مكان أو لحظة زمنية أو جماعة بشرية محددة أنتجت جميع الأصول الأولى لفكرة حقوق الإنسان، وبذلك فإن كل الحضارات البشرية قدمت إسهاماتها في مجال حقوق الإنسان التي تطورت وصولا إلى مدلولها في وقتنا المعاصر (۱).

وتتميز حقوق الإنسان عموما بالخصائص الآتية:

- I V تمنح و V = V تورث، فهي ملك للناس V = V متأصلة في كل فرد V = V.
- ٢- واحدة لكل البشر بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللون أو الدين
 أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، وقد ولد جميع
 البشر أحرارًا متساويين في الكرامة والحقوق، فحقوق الإنسان عالمية.
- ٣- لا يمكن انتزاعها، فليس من حق أحد أن يحرم شخصا من حقوقه
 كإنسان حتى وإن لم تعترف بها قوانين بلده، فحقوق الإنسان ثابتة
 وغير قابلة للتصرف.
- ٤- كي يعيش جميع الناس بكرامة فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن، وبمستويات معيشية لائقة.

⁽۱) عثمان محمود غزال: آليات حماية حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: ۲۰۱٤، ص ٥٦.

 ⁽۲) محمد بشير الشافعي: قانون حقوق الإنسان (مصادر وتطبيقاته الوطنية والدولية)، دار
 النهضة العربية، القاهرة: ۲۰۰۹، ص ۱۳ – ۲۰.

- ٥- كل متكامل غير قابلة للتجزئة، أي لا يجوز منح بعضها وإنكار بعضها الآخر، كمنح الفرد حق الأمن والأمان على شخصه، وإنكار حقه في المحاكمة العادلة.
- آ- لقانون حقوق الإنسان ذاتية تميزه عن القانون الداخلي الذي يستقل المشرع الوطني بوضعه، إذ أن قانون حقوق الإنسان يتضمن نصوصا من وضع المجتمع الدولي.

ويسهم في ذاتية قانون حقوق الإنسان ما يتمتع به من جزاء متنوع في الساحة الدولية والوطنية إذ أن ثمة حقوق إنسانية يعد الاعتداء عليها بمثابة جريمة دولية تمس المجتمع الإنساني كامله، هذا إلى جانب كون قواعد حقوق الإنسان تجد جزاءات جنائية على المستوى الوطني قد تصل إلى الحكم السالب للحرية على منتهك حقوق الإنسان (۱).

وقد كان الحق الطبيعي مثار جدل واسع وطويل عبر التاريخ، بدءًا من الفلاسفة الإغريق كأفلاطون وأرسطو وصولا إلى الرومان كالرواقيين وشيشرون وسينكا، حيث اتصفت الحقوق الطبيعية بكونها نابعة من طبيعة الأشياء وملازمة لها، أي أن الإنسان يتمتع بها لكونه إنسانا، لكن هذا الفهم ارتبط بكون تلك الحقوق متسعة أيضًا باللا مساواة والتراتب الطبيعي، ذلك أن الناس لم يكونوا متساويين في تلك المجتمعات بل كانوا موزعين ما بين أحرار وعبيد، أغنياء وفقراء، فذهب الفلاسفة والمفكرون إلى أن الحقوق الطبيعية متفاوتة لكل منهم (٢).

والحق الطبيعي أحد أهم الركائز التي بنيت عليها فكرة حقوق الإنسان، فجاء ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين، والإعلانات وعلى رأسها

⁽۱) أحمد الرشيدي: حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق: القاهرة: ۲۰۰۳م، ص ۱۳۵ – ۱٤٥).

⁽٢) عيسى بيرم: الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، دار الفكر العربي، القاهرة: ١٩٩٨، ص ٩٤-٩٦.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كي تحمي تلك الحقوق الإنسانية، وبالمقابل فإن القانون الدولي الإنساني «قانون الحرب» جاء لحماية حقوق الإنسان في وقت الحرب.

وقد قدمت كلا من الحضارة العربية والإسلامية، بدورهما الكثير في مجال الحقوق والحريات، فقد شدد الإسلام على أهمية حياة الإنسان وحريته وكرامته وحرمة ماله وجسده.

وتقوم فلسفة الحق الطبيعي على الانطلاق من كون الإنسان يولد حرا ومتساويا مع جميع البشر، وهذا هو مضمون الحق الطبيعي المعاصر، فالحق مرتبط بجوهر الإنسان كونه إنسانًا، فحقه في الحياة مرتبط به لأنه إنسان وليس لأن قانونا ما أعطاه هذا الحق، بل إن هدف القانون المعاصر وحقوق الإنسان هو الحفاظ وحماية هذا الحق (۱).

إذا فحق الإنسان في الحياة مكفول في القوانين والتشريعات، فالشريعة الإسلامية قد أثبتت حق الإنسان في الحفاظ على حياته، وحذرت في آيات كثيرة في القرآن الكريم من الاعتداء على النفس، فقال جل جلاله في كتابه الكريم ولا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لوليهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف في الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ منصُورًا في سورة الإسراء الأية لوليهِ سئلطانًا فلا يُسْرِف في الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ منصُورًا سورة الإسراء الأية سُلُطة أن النفس هنا لم يذكر الله عز وجل كونها مؤمنة أو غير مؤمنة، وكتب الفقه قد فصلت هذا تفصيلا واضحا، فأحكام الذمي والمستأمن والحربي قد استوفتها هذه الكتب(٢).

⁽۱) محمد يوسف علوان، ومحمد خليل الموسي: القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، دار الفكر العربي، القاهرة: ۲۰۰۹، ج۲، ص ص ٤٥٠ - ٤٥٨، وانظر: إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثينية أو إلى أقليات دينية ولغوية رقم ٤٧/ ١٣٥، المؤرخ في ١٩ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٢.

⁽٢) الديباج في توضيح أحكام المنهاج للزركشي، تحقيق عثمان غزال، دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠٠٦، الجزء الثاني، ص ٣٩، وانظر الأم للشافعي، دار الحديث للنشر